



الصناعة
النفطية في
العراق
بين
الإستثمار

م . د . رحيم
حسوني زيارة
جامعة بغداد
كلية الإدارة
والاقتصاد

مجلة
الدنانير

الملخص

يعد قطاع النفط الشريان الأساس للاقتصاد العراقي، وان أي استثمار وتطور في هذا القطاع، يلقي بظلاله على القطاعات الاقتصادية الأخرى. وبالنظر لتردي وتخلف البنية التحتية لهذا القطاع بسبب الإهمال والحروب والارتجال في إدارة هذه الثروة، والخوف من الاستثمار الأجنبي قبل عام 2003 ولرفع كفاءة القطاع، أنجزت وزارة النفط ثلاث جولات للتراخيص أثناء المدة (2008-2010) للحقول النفطية والغازية بعقود خدمة طويلة الأجل. يهدف البحث إلى تحليل استثمار عقود جولات التراخيص وبيان ايجابياتها وسلبياتها بالنسبة للاقتصاد الوطني. وان تطوير قطاع النفط لايمكن إلا بالاعتماد على الشركات الدولية بعد عجز الجهد الوطني في هذه المهمة مع الحفاظ على الملكية العامة لهذه الحقول.

Abstract

The oil industry in Iraq between domestic investment and licensing rounds.the oil sector is main artery of the Iraq economy, and that any invest emend and development in this sector, will cast a shadow over other economic sector, in view of poor and underdeveloped infrastructure for this sector because of war and neglect and confusion in the management of this wealth, and the fear of foreign investment before 2003.the ministry of oil have accomplished during the period (2008 – 2010) three licensing to compete for oil and gas fields service long time contracts.the research aims to an analysis of licensing contracts rounds and the statement of it is pluses and minuses for the national economy and that the oil sector we cannot only be developed by relying on international companies after that the inability of the national effort in this task, with the preservation of public owner ship of these fields.

المقدمة

إن النفط يمثل شريان الحياة للاقتصاد العراقي وسوف يترتب على تنمية قطاع النفط، توفير الموارد المالية اللازمة للاستثمار في بناء رأس مال حقيقي (بشري ومادي)، والذي يؤدي إلى خلق الإنتاج اللاحق، وتنمية بقية القطاعات الاقتصادية. وبما يكفي لتعويض المجتمع عن خسارة المورد الطبيعي الناضب من خلال تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة.

ولما كان الاستثمار هو المتغير الاقتصادي المستقل والمحدد لحجم الإنتاج والقيمة المضافة والأجور، ومعدلات النمو الاقتصادي والتطور على مستوى ناتج القطاعات الاقتصادية. وبالنظر لما يعانيه قطاع النفط من ترد كبير في بنيته التحتية وانخفاض مستويات إنتاجه وتصديره من النفط الخام. أنجزت وزارة النفط ثلاث جولات للتراخيص بعقود خدمة لاستثمار وتطوير الحقول النفطية والغازية للاستفادة من التمويل ونقل التقنية الحديثة وتشغيل العمالة، مما يساعد على زيادة الصادرات وزيادة الموارد المالية للدولة.

مشكلة البحث: يعاني قطاع النفط في العراق من نقص الاستثمار، مما أثر سلباً على الاقتصاد الوطني، ومحاولة اجتياز حاجز الخوف من الاستثمار الأجنبي، لان النظام السابق عزل هذا القطاع عن التطورات العالمية لهذه الصناعة.

هدف البحث: توضيح وتقييم جولات التراخيص من خلال عرض تحليلي مع بيان أهميتها للاقتصاد الوطني عموماً ولقطاع النفط بصورة خاصة. وللإحاطة بجوانب البحث، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسية. يتضمن المبحث الأول الواقع وجولتي التراخيص للحقول النفطية وركز على الشروط الأساسية للعقود والأهداف التي تسعى إليها وزارة النفط من خلال إيرامها لتلك العقود وقانونية العقود وعلاقة العراق مع منظمة أوبك بعد ارتفاع إنتاجه إلى (12) م ب/ي.

إما المبحث الثاني قد حلل جولة التراخيص للحقول الغازية الحرة فيما خصص المبحث الثالث لتقييم جولات التراخيص. وأخيراً اختتم البحث ببعض الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول

الواقع وجولتي التراخيص للحقول النفطية

إن قطاع النفط يمثل القطاع القائد والقاطرة التي تجر ورائها بقية القطاعات الاقتصادية، وإن أي أفاق لإعادة بناء الاقتصاد العراقي، لا بد وان يرتبط بالاستثمارات والتطورات التي تحدث في هذا القطاع. إن قرار إبقاء النفط تحت الأرض أو ضخه واستخدام عوائده هو قرار سياسي بالدرجة الأولى، وإن أي توجه لهذا القرار لا يمكن إن يكون رشيداً إذ لم يتسق به قرار اقتصادي يصب في مصلحة المجتمع، من خلال تنمية اقتصادية - اجتماعية شاملة

والسؤال الذي يشغل الكثيرين، ما هي أفضل طريقة، في الوقت الحاضر، لزيادة القيمة المضافة للمورد الناضب الذي تمتلكه الدولة، وتديره نيابة عن الشعب حسب ما جاء في الدستور العراقي الدائم؟ هل يجب التوسع في زيادة إنتاج النفط الخام وتصديره، وإلى أي مدى؟ هل يمكن تطوير الثروة النفطية، بما يحقق مصلحة الشعب بالاعتماد على إمكانياتنا الذاتية؟ أم الاستعانة بشركات النفط الدولية؟ وما الضرورة في ذلك؟ ما الدور الذي يمكن إن تؤديه شركة النفط الوطنية العراقية في تنمية وتطوير الثروة النفطية بعد تأسيسها؟ هل يمكن قيام نوع من الشراكة بين وزارة النفط وشركات النفط الدولية مع مراعاة الثوابت العراقية؟ بأي سرعة يريد العراق تطوير موارده النفطية؟ وإلى أي مستوى من الإنتاج يريد إن يصل؟ وضمن أي مدة زمنية؟ ما مستوى الاستثمارات المطلوبة لتحقيق الأهداف التي يرنو العراق لتحقيقها؟ وسوف يتحدد مستقبل

الصناعة النفطية في العراق بين الاستثمار المحلي وجولات التراخي

العراق بناءً على السياسات النفطية والاقتصادية التي تتخذها الحكومات المتعاقبة خلال هذا العقد والقادم.

لقد مر العراق طوال أكثر من أربعة عقود بسوء الإدارة ونقص الاستثمارات، مما أثر سلباً على قطاع النفط بصورة خاصة والاقتصاد الوطني بصورة عامة، بحيث أصبحت سمات هذا الاقتصاد فريدة واستثنائية. وتتمثل بالاتي:

(1) بالرغم من قدم الصناعة الاستخراجية في العراق، وتحقيقها خطوات متميزة في معدلات الإنتاج وصلت إلى أكثر من (3.5) م ب/ي عام 1979. غير إن بناها التحتية حالياً الأسوأ بين الدول المجاورة المنتجة للنفط بسبب الإهمال والتخبط والارتجال في إدارة هذه الثروة. وما لحق بها من تدمير جراء الحروب. وبعد مرور أكثر من سبع سنوات على سقوط النظام لم تحظ الصناعة النفطية بالاهتمام والرعاية الكافية، ليس لكونها الشريان الأساس للاقتصاد، بل لاعتبارها ثروة وطنية يفترض الحرص عليها وإنقاذها من الإهمال والتبديد.

(2) لازالت الصناعة النفطية تعيش تخلفاً يلف أساليب العمل في كافة مفاصله بسبب غياب النظام الإداري القادر على مسك زمام الأمور والارتقاء بالأداء.

(3) ما يعانيه العراق من مشكلات أمنية وسياسية وتختلف القطاعات الاقتصادية وانهيار البنية التحتية وضخامة الديون الخارجية وزيادة مستويات الفقر والبطالة وتقشي ظاهرة الفساد المالي والإداري، وانخفاض مستويات المعيشة والحاجة المتزايدة للأعمار والبناء.

(4) يحتاج العراق إلى إعادة بناء موارده المالية بشكل سريع وتقديم تدفق مستدام للاستثمار لمعالجة القائمة المطولة من الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية. إن ضمان بقاء إنتاج قطاع النفط، حتى ضمن مستويات الإنتاج الحالية التي لا تتجاوز (2.7) م ب/ي، فضلاً عن زيادتها في المستقبل بحاجة ماسة إلى عملية واسعة من التطور وإدخال التقانة الحديثة والأنظمة الأكثر كفاءة في إدارة الإنتاج والاحتياط النفطي والغازي، وهذا يحتاج إلى استثمارات ضخمة لا طاقة للعراق بها في الوقت الحاضر.

فقد قدرت وكالة الطاقة الدولية تكاليف أعمال قطاع النفط والغاز على المدى الطويل مبلغ يصل إلى (100) مليار دولار وأكد البنك الدولي على ضرورة تخصيص مليار دولار سنوياً من عائدات النفط على الأقل إلى الصناعة النفطية لمجرد الحفاظ على الإنتاج الحالي⁽¹⁾.

لذلك على العراق خلق بيئة ملائمة لجذب الاستثمارات لقطاع النفط، وخلق علاقة واقعية بين مصالح الشعب العراقي ومصالح شركات النفط الدولية في مجال الاستثمار والتعاون المشترك، لان الموقف السلبي الدائم من الاستثمار الأجنبي يعني المزيد من العزلة والانغلاق والتخلف⁽²⁾ على إن لا يؤدي

الاستثمار الأجنبي، بأي حال من الأحوال، إلى تهميش سيادة الدولة على كامل ثروتها النفطية والغازية، وإن تكون الشراكة مع الشركات الدولية مقيدة بشروط فنية وقانونية وإدارية وبيئية، يجب الالتزام بها، وإبعاد التجاذبات السياسية والطائفية والقومية عن إدارة الثروة النفطية.

استناداً إلى (المادة/112) من الدستور العراقي الدائم، والمادتين (16و5) من مشروع قانون النفط والغاز الاتحادي الصادر في حزيران 2007 أنجزت وزارة النفط جولتي التراخيص الأولى والثانية في حزيران عام 2008 وكانون الأول 2009 بعقود خدمة فنية، بعد إن تقدمت أكثر من (120) شركة نفط دولية للاستثمار في الحقول المنتجة والحقول المكتشفة وغير المطورة من خلال عملية تنافسية وشفافة وعلنية. و وفق معايير معينة، اختارت الوزارة (35) شركة للتنافس على تلك الحقول⁽³⁾.

إما الشروط الأساسية لعقود الخدمة فهي (4):

- (1) السيطرة الوطنية على كامل الثروة الوطنية والغازية العراقية.
- (2) إطار العقد: شركة النفط الاستخراجية (شمال، جنوب، ميسان) بصفتها رب العمل والشركات الأجنبية بصفتها مقاول مع الشريك الحكومي. وتتحصر مسؤولية المقاول في توفير رأس المال والتكنولوجيا والخبرات الفنية لتحقيق أهداف العقد.
- (3) قيام المقاول بتنفيذ التزامات الحد الأدنى للعمل خلال مدة ثلاث سنوات من تاريخ نفاذ العقد. وتتضمن إعداد خطة إعادة التأهيل، خطة التطوير الشامل وبرنامج العمل، والميزانية السنوية، بالإضافة إلى فعاليات المسح الزلزالي ثلاثي الإبعاد، وحفر واستصلاح الآبار.
- (4) مدة العقد (20) سنة من تاريخ تنفيذ العقد، ويمكن إن يمدد خمس سنوات إضافية خاضعة لشروط جديدة.
- (5) إن لا تقل العمالة العراقية عن (85%) من إجمالي العمالة. وإذا لم تتوفر العمالة العراقية المتدربة، على الشركات الأجنبية تدريب وتطوير الملاك العراقي سواء داخل العراق أو خارجه خلال مدة ست اشهر من تاريخ نفاذ العقد.
- (6) إن يكون تطوير الحقول على وفق أحدث النظم التي تضمن نسب استخلاص أعلى ما يمكن من المخزون النفطي بعد إجراء الدراسات المكمية اللازمة لهذا الغرض.
- (7) إن تضمن الشركات استغلال الغاز المصاحب استغلالاً امثل ومنع حرقه تحت أي ذريعة. فالغاز يكون لتعزيز إنتاج الحقول وبكميات محدودة والباقي يسلم إلى العراق ضمن الشبكة الوطنية.
- (8) إن تضمن الشركات تطبيق أفضل أنظمة السلامة للعاملين والسلامة العامة والصحة وحماية البيئة من الملوثات الصناعية الناتجة عن هذه الصناعة.

- (9) تكون مسؤولية وزارة النفط حصرياً تحديد مستويات إنتاج النفط الخام في الحقول النفطية كافة. وتحصل الشركات عن كل برميل منتج فعلياً أجور إتعاب محددة في العقد.
- (10) جميع الموجودات المجهزة من قبل الشركات لتنفيذ العمليات النفطية تصبح ملكاً.
- (11) للشركة الاستخراجية العراقية حال دخولها الأراضي العراقية.
- (12) تتحمل الشركات التمويل الكامل لكلف التطوير على إن تسترجعها من النفط المنتج لاحقاً.
- (13) يخضع العقد لكافة القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة في العراق.
- (14) حجم الضريبة على الإرباح المتمثلة بأجور الإتعاب التي سيتم فرضها على الشركات الفائزة تبلغ (35%) من الإرباح المتجمعة فصلياً بعد نهاية السنة المالية.
- (15) تنفيذ العمليات النفطية تقوم الشركة الاستخراجية العراقية (رب العمل) بتنفيذ العمليات النفطية خلال السنة الأولى، ولحين تشكيل هيئة تشغيل الحقل (FOD) يتم تشكيل هيئة التشغيل خلال مدة (30) يوماً من تاريخ نفاذ العقد. وتنتقل إليها مسؤولية تنفيذ العمليات النفطية بعد سنة واحدة من تاريخ نفاذ العقد وتعمل كمشغل. إما هيئة تشغيل الحقل عبارة عن مؤسسة أو جهة مستقلة إدارياً ومالياً عن الشركة الاستخراجية. ويتم تمويلها من قبل المقاول، وهي هيئة لا تستحق إرباح ولا تتحمل خسائر. يتألف ملاكها من منتسبي الشركة الاستخراجية العاملين أصلاً في الحقل المعني، وملاك المقاول بنسبة (10% - 15%)، ويكون مديرها عراقياً ووكيله يعين من المقاول.
- (16) يتم تشكيلها بموجب اتفاقية هيئة تشغيل الحقل. ويكون عمل منتسبي الشركة الاستخراجية في هيئة تشغيل الحقل بموجب نظام الإعارة، كما إن لها صلاحية التعاقد مع المجهزين والمقاولين الثانويين لغاية (20) مليون دولار.
- (17) لجنة الإدارة المشتركة (JMC). يتم تشكيلها بعد (30) يوماً من تاريخ نفاذ العقد. الغاية منها الإشراف على/ وإدارة العمليات النفطية، عدد أعضائها ثمانية أعضاء مناصفة بين رب العمل والمقاول، إما واجباتها وصلاحياتها فهي:
- مراجعة الخطط وبرامج العمل والميزانية ووضع التوصيات بشأنها.
 - مراجعة أساليب العمل (إدارة العمليات النفطية) ووضع التوصيات بشأنها.
 - المصادقة على العقود الثانوية والإحالة لغاية (40) مليون دولار.
 - المصادقة على برامج التدريب والتطوير والخطط.
 - الإدارة والإشراف على تنفيذ الخطط وبرامج العمل والمصادقة عليها.
 - مراجعة و/أو المصادقة على الهيكل التنظيمي وقوة العمل للمشغل.

خ- مراجعة التقارير الفصلية والحسابات السنوية والتقارير المالية.
1) أجور الخدمة (service fees) وتشمل (5) :

أ- الكلف النفطية : وهي الكلف التي يتكبدها المقاول اعتباراً من تاريخ نفاذ العقد، ويتم تسجيلها في حساب التشغيل. وتعد مستحقة الدفع بعد الانتهاء من مدة إعادة التأهيل. أو تحقيق زيادة بالإنتاج فوق معدل إنتاج خط الشروع أيهما أقرب. ومع ذلك فإن أجور أو رسوم الخدمة تصبح مستحقة وواجبة السداد فقط بعد نهاية مدة إعادة التأهيل. وتكون إعادة التأهيل نحو (24) شهراً كحد أقصى. وهذا يعني إن المقاول لا يبدأ باسترداد الكلف خلال العامين الأوليين من العقد. وما إن تنتهي مدة إعادة التأهيل سيكون بمقدور المقاول استرداد تكاليف المباشرة من الإنتاج، ووفقاً لنسبة محددة من النفط. وتبقى النسبة المحددة ثابتة خلال مدة تغيرات أسعار النفط الخام، وهذا مفهوم جيد، فهو يخلق سيولة نقدية للمستثمر تساعد في تمويل حقول جديدة.

ب- أجور الإتعاب (remuneration fees) : تدفع إلى المقاول بعد انتهائه من مدة إعادة التأهيل. وابتداءً من الفصل الذي يليها، وتحسب كأجر (دولار/برميل) من الإنتاج الإضافي فوق معدل إنتاج خط الشروع.

ت- يستحق المقاول أجور خدمة (الكلف النفطية + أجور إتعاب) نسبة أقصاها (50 %) من عوائد الإنتاج الإضافي.

2) العقود المعيارية: عقود الخدمة مبنية على أساس الدفع نقداً. ويمكن للمقاول استرداد كلفة إتعابه وإرباحه عيناً بالنفط الخام بأسعار السوق السائدة يوم الاستلام.

إن عقود الخدمة الفنية تتناسب أكثر من غيرها من العقود مع مقتضيات سيادة الدولة على كامل ثروتها النفطية والغازية. وهو تطور مهم في وسائل استغلال النفط في الشرق الأوسط (6).

الأهداف التي تسعى إليها وزارة النفط لتحقيقها من خلال جولات التراخيص :

1) تطوير الحقول المنتجة والتي انخفض إنتاجها بشكل كبير. بالإضافة إلى تطوير الحقول المكتشفة وغير مستغلة.

2) الحصول على التقانة المتقدمة و التي غابت عن الصناعة النفطية العراقية لمدة طويلة.

3) التمويل الكامل من الشركات الأجنبية.

- 4 تحقيق زيادة في الاحتياطيات النفطية والغازية.
- 5 تعظيم الموارد المالية من خلال الزيادات الكبيرة في إنتاج النفط الخام ولبضع سنوات محددة.
- 6 تلبية الاحتياجات المتزايدة من المشتقات النفطية والغازية والمباشرة باستثمار الغاز لتعظيم الموارد المالية.
- 7 امتصاص البطالة. فمثلاً يعمل في حقل بكرة في محافظة واسط (80) عامل بعد استنثاره من قبل ائتلاف شركة غاز بروم الروسية.
- 8 عدم قدرة الكوادر العراقية التعامل مع التقانة المتطورة لانقطاعهم مدة طويلة عن مواكبة التطور، لذا من الضروري الاعتماد على خبرة الشركات الأجنبية للنهوض بقطاع النفط
- 9 الحصول على الخبرة الدولية في إدارة وصيانة الحقول النفطية.

قانونية العقود

إن المادة/ 112 من الدستور العراقي المتعلقة بإدارة الثروة النفطية المستخرجة من الحقول الحالية من قبل الحكومة الاتحادية. وواضح من المادة المذكورة إن الحكومة الاتحادية هي مجلس الوزراء وليست السلطة التشريعية. وإن الإدارة مفهوم عام يشمل كل ما يؤدي إلى إدارة هذه الحقول المنتجة سواء بالأسلوب المباشر أو غير المباشر. وإن إدارة الثروة النفطية من اختصاص وزارة النفط التي تمثل الحكومة الاتحادية. إما توزيع العوائد المالية فاختصاص وزارة المالية الذي ينظم بقانون. وهذا يعني للحكومة الاتحادية حق التعاقد مع الغير لتطوير هذه الحقول. إما المادة (1/16) من مشروع قانون النفط والغاز الاتحادي الصادر في حزيران 2007 الخاص بالتراخيص ينص : ((يجوز إن ينصب العقد النموذجي على مجال الخدمة أو التنقيب والإنتاج أو التطوير و الإنتاج)).

كما إن نص (المادة/5) من مشروع القانون أعلاه. ((على إن العقود يصادق عليها المجلس الاتحادي للنفط والغاز الذي يتكون من رئيس الوزراء وبعض الوزراء وأعضاء آخرين اقل درجة من الوزير. وهذا المجلس اقل سلطة وصلاحيات من مجلس الوزراء ومن ثم فان تصديق مجلس الوزراء على عقود الخدمة أكثر قوة من تصديق مجلس النفط والغاز الاتحادي المذكور في مشروع القانون. ومن ثم فان هذه العقود لا تخالف مشروع قانون النفط والغاز الاتحادي. وإنما العقود التي لم تعرض على مجلس الوزراء هي التي تخالف قانون النفط والغاز الاتحادي (7) كالعقود التي تم توقيعها في إقليم كردستان.

الجدول(1) يبين الفقرات الخاصة بجولة التراخيص الأولى للحقول المنتجة ما يلي:

الصناعة النفطية في العراق بين الاستثمار المحلي وجولات التراخيص

- (1) لقد تم طرح الحقول العملاقة المنتجة للنفط الخام في جولة التراخيص الأولى. وهي حقول الرميلة والزبير وغرب القرنة، فضلاً عن حقلين غازيين هما عكاز والمنصورية في محافظتي الانبار ديالى و اللذان لم يتم استثمارها وكذلك حقول ميسان (الفكة والبزركان وأبو غراب). وتمثل الحقول النفطية المعروضة نسبة (61%) من إجمالي إنتاج النفط الخام لعام 2008 البالغ (2.281) م ب/ي و (75%) من إجمالي الصادرات النفطية للعام ذاته والبالغة (1.850) م ب/ي. حصل إئتلاف شركة (BP) البريطانية على تطوير حقل الرميلة، وإئتلاف شركة (ENI) الايطالية على تطوير حقل الزبير. فيما فاز إئتلاف شركة (EXXON MOBIL) الأمريكية على تطوير حقل غرب القرنة المرحلة الأولى.
- بلغ الإنتاج الابتدائي لتلك الحقول عند توقيع العقد الأولي نحو (1.383) م ب/ي ومن المتوقع أن تتضاعف الطاقات الإنتاجية بنسبة (117%) لتصل إلى (6.375) م ب/ي بعد (6-7) سنوات.
- (2) تحصل الشركات الأجنبية على (1,9) دولار عن كل برميل منتج فعلاً بعد إعادة التأهيل البالغة (24) شهراً كحد أقصى و زيادة إنتاج تلك الحقول بنسبة (10%). وفعلاً قامت شركة (BP) البريطانية بزيادة إنتاج حقل الرميلة بنسبة (11,5%) خلال شهرين من توقيع العقد الأولي ليصل الإنتاج إلى (1.066) م ب/ي. فيما قدرت الشركة رأس المال المستثمر و التكاليف التشغيلية طويلة الأمد (20) سنة بنحو (40) مليار دولار⁽⁸⁾ تتحملها الشركة كاملة.
- (3) شارك شركة الاكتشافات النفطية الوطنية العراقية الائتلافات المذكورة بنسبة 25% من أسهم كل إئتلاف وتكون المشاركة في الإدارة والإنتاج والأرباح وكل ما يتعلق بذلك حسب ما أكدته وزارة النفط/ المكتب الإعلامي.

جدول (1) جولة التراخيص الأولى للحقول النفطية المكتشفة في 2008/6/30

الحد الأدنى للأنتافق في 3 سنوات الأولى (مليون دولار)	مكافأة التوقع (مليون دولار)	الاحتياطي الحالي (مليار برميل)	هدف الإنتاج الأقصى (م ب/ي)	منطلق الإنتاج التجاري (ألف ب/ي)	مستوى الإنتاج الابتدائي (الأولي) (ب/ي)	عائد الخدمة (أجور إتعاب) (د/ي)	إئتلاف الشركات النفطية	اسم الحقل والموقع

الصناعة النفطية في العراق بين الاستثمار المحلي وجولات التراخيص

300	500	17.00	2.85 0	—	956.0 00	1.90	PB البريطانية CNBC الصينية شركة اكتشاف النفط العراقية	الرميلة البصرة
200	100	4.5	1.20 0	—	182.7 75	1.90	ENI الايطالية KOGAS الكورية Oacidantal الأمريكية شركة اكتشافات العراق	الزبير البصرة
250	100	8.39	2.32 5	—	244.0 00	1.90	Exxon Mobil shell الهولندية	غرب القرنة م / ا البصرة

حجم الطاقات الإنتاجية المتوقعة بعد (6) سنوات (6.375)

المصدر. الجدول من تنظيم الباحث بالاعتماد على:

1. حقول العراق النفطية، الموسوعة الشاملة على الرابط.

<http://www.marefa.org/index.php/13/03/2010>: p.35

د. احمد ابريهي، الجوانب المالية في العقود النفطية وإدارة العمليات، مجلة الحوار، العدد/
26 السنة / 6 أيار 2011، ص 25.

وفي جولة التراخيص الثانية والتي امتدت يومي 11 و 12 كانون الأول 2009، عرضت عشرة حقول نفطية مكتشفة وغير متطورة على شركات النفط العالمية بهدف تطويرها. ومن الجدول (2) نلاحظ الآتي:

(1) حصل ائتلاف شركة لوك اويل الروسية على تطوير حقل غرب القرنة المرحلة الثانية، بسعر (1.15) دولار عن كل برميل منتج. وفاز ائتلاف شركة شل الهولندية على حقل مجنون بسعر (1.39) د/ب. ويتوقع ان ترتفع الطاقات الإنتاجية في هذين الحقول العملاقين بعد ست سنوات بمقدار (15) و (10) مرات على التوالي ليصل إلى (1.8) م ب/ي. فيما فاز ائتلاف بترو الصينية بحقل الحفافية بسعر (1.4) د/ب. وإنتاجه عام 2011 (2000) م ب/ي. وحصل ائتلاف شركة بترو ناس الماليزية على تطوير حقل الغراف بسعر (1.49) د/ب. إما حقل بدره المشترك مع إيران تم استثماره من ائتلاف شركة غاز بروم الروسية بسعر (5.5) د/ب. بعد إن رفض السعر المقدم من الائتلاف والبالغ (6) د/ب. ينتج الحقل (15) ألف ب/ي عام 2011 والمتوقع إن يصل إلى (170) ألف ب/ي عام

الصناعة النفطية في العراق بين الاستثمار المحلي وجولات التراخيص

2015. وفازت شركة سونان كول الانغولية بحقلي القيارة ونجمة بسعر (5) و (6) د/ب على التوالي. بعد إن رفض السعر المقدم من الشركة والبالغ (8) د/ب، لحقل نجمة. ولم تتقدم أي شركة لاستثمار حقول كربلاء في هذه الجولة وهي (مرجان، الكفل، غرب الكفل).

(2) يبلغ منطلق الإنتاج التجاري لهذه الحقول غير المطورة (465) ألف ب/ي ويتوقع ان ترتفع بأكثر من عشرة مرات لتصل إلى (4.756) م ب/ي بعد (6-7) سنوات.

(3) قدر الطاقات الإنتاجية لحقول جولة التراخيص الأولى (6.375) م ب/ي يضاف إليها الطاقات الإنتاجية لحقول جولة التراخيص الثانية والبالغة (4.765) م ب/ي. يكون مجموع الطاقات الإنتاجية المتاحة بعد (6-7) سنوات (11.140) م ب/ي. وإذا أضيف إليها الجهد الوطني والبالغ نحو (مليون) ب/ي يكون إجمالي الطاقات الإنتاجية المتاحة (12.140) م ب/ي عام 2016. وإذا أضيف إليها إنتاج حقول ميسان (الفكة، البزركان و أبو غراب) نحو (100) ألف ب/ي عام 2016، بعد إن كان الإنتاج الأولي (40) ألف ب/ي، بسعر (2.4) د/ب والمستثمر من قبل شركة صينية وتركية. علماً إن الاحتياطي المتوقع في تلك الحقول (2-3) مليار برميل. بعد الاتفاق على استثمارها في 2010/5/18. مع وزارة النفط العراقية.

جدول (2) جولة التراخيص الثانية في 11-12/12/2009

اسم الحقل والموقع	انتلاف الشركات النفطية	عائد الخدمة أجور إتعاب (د/ي)	مستوى الإنتاج الابتدائي (الأولي) (ب/ي)	منطلق الإنتاج التجاري (ألف ب /ي)	هدف الإنتاج الأقصى (م ب/ ي)	الاحتياطي الحالي (مليار برميل)	مكافأة التوقع (مليون دولار)	الحد الأدنى للإنفاق في 3 سنوات الأولى (مليون دولار)
غرب القرنة م/ 2 البصرة	Lukoil الروسية Stat oil النرويجية	1.15	غير مطور	120	1.800	12.9	150	250

الصناعة النفطية في العراق بين الاستثمار المحلي وجولات التراخيص

300	150	12.6	1.800	175	وجود أنتاج رائد	1.39	Shell الهولندية PETRONAS الماليزية	مجنون البصرة
200	150	17.00	0.535	70	وجود أنتاج تجريبي	1.40	Petro الصينية Petronas الماليزية Total الفرنسية	الحلفاية ميسان
150	100	0.9	0.230	35	غير مطورة	1.49	PETRONAS الماليزية Japex اليابانية	الغراف الناصر ية
150	100	0.109	0.170	15	غير مطور	5.5	Gaspron الروسية Kogas الكورية PETRONAS الماليزية TPAO التركية	بدره واسط
150	100	غ.م	0.120	30	مطور جزئياً	5.0	Sonangol الانغولية	القيارة نينوى
100	100	غ.م	0.110	20	غير مطور	6.000	Sonangol الانغولية	نجمة نينوى

حجم الطاقات الإنتاجية المتوقعة بعد ست سنوات (4.765)

— وإذا أضيف إليه إنتاج حقل الأحذب (محافظة واسط) والمستثمر من قبل شركة الواحة الصينية والذي بلغ إنتاجه الأولي (60) ألف ب/ي عام 2011 والمتوقع ان يصل إلى (200) ألف ب/ي عام 2016 بعد إجراء المسح الزلزالي ثلاثي الأبعاد. وبذلك يكون إجمالي الطاقات الإجمالية المتاحة عام 2016 (12.440) م ب/ي، عندها يكون العراق أكبر منتج ومصدر في العالم إذا رغب بتحويل تلك الطاقات التصميمية إلى طاقات فعلية وبما يتفق والقدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني.

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هل تستطيع البنية التحتية لقطاع النفط ولاسيما النقل والتحميل والخزن والموانئ تصدير ما يزيد عن (11.8) م ب/ي في نهاية عام 2016 ؟ ما جدوى تلك الزيادات في الطاقات الإنتاجية قبل توفير البيئة التحتية لها وكافة الاستعدادات لتصدير هذه الكميات الضخمة؟ كيف نستطيع إن نصدر هذا الحجم المتوقع من النفط الخام بمنشآت نفطية متقدمة ومتأكلة؟ وكيف يستخدم الربيع النفطي؟ كيف ستفق هذه الأموال الضخمة؟ وفي أي مشاريع ستستثمر؟ وكيف تكون علاقة العراق

مع منظمة أوبك بعد وصول الطاقات الإنتاجية إلى الذروة؟ هل من مصلحة العراق الخروج من المنظمة؟ أم البقاء كعضو مؤسس وفاعل فيها؟

إن منشآت التصدير من خطوط وأنابيب وموانئ ومحطات ضخ وسعات خزن وغيرها قد أصابتها إضرار كبيرة جراء الحروب. سنركز على ما أوصت به اللجنة الاقتصادية في ندوة المنتدى الاقتصادي الأول المقام في بغداد للمدة (22-24/3/2009) وهي:

(1) التلكو في تنفيذ مشاريع تعويض الطاقات الخزنية لمنظومة التصدير التي انخفضت إلى دون (33%) من طاقتها السابقة. حيث دمر معظمها أثناء الحروب كمشروع خزانات الفاو والزبير وشمال الرميلة ومجمع حديثة (K3) فضلاً عن التلكو الحاصل في برامج صيانة الطاقات الخزنية الحالية، والتي أصابها التقادم والتآكل جراء انعدام الصيانة المبرمجة. لقد أدى كل ذلك إلى انعدام المرونة في الطاقات الخزنية واثراً سلباً على الإنتاج اليومي وعلى حركة ونوعية تصدير النفط الخام.

(2) عدم توافر أنظمة الفحص الهندسي لمنظومة النقل والخزن والتحميل ولا سيما لأنابيب التصدير البحرية التي أصبحت تشكو من التقادم والتآكل وانخفاض كفاءة أدائها إلى دون النصف من طاقتها التصميمية. كما فقدت المرونة في استغلال منافذ بديلة للتصدير للظروف الاستثنائية والطارئة. ولا سيما في منظومة التصدير التي تربط بين المنفذ الشمالي نحو تركيا والجنوبي نحو الخليج العربي.

(3) محدودية طاقة التصدير لميناء البصرة النفطي وميناء خور العمية ووجود مشكلات فنية وهندسية كبيرة ولا سيما في خور العمية. كل ذلك أدى إلى انخفاض شديد في إمكانيات التصدير علماً إن ميناء البصرة يمتلك أربعة مراسي سعة كل منها (400) ألف ب/ي، وطاقته القصوى (2) م ب/ي بينما خور العمية طاقته القصوى (400) ألف ب/ي. يمتلك العراق لأن طاقة تصديره بحدود (2.5) م ب/ي منها (2) م ب/ي عن طريق الخليج العربي ومتبقي عن طريق تركيا⁽⁹⁾.

إذاً يفقد العراق اليوم البنية التحتية اللازمة لاستيعاب كميات النفط الضخمة المزمع إنتاجها وتصديرها، وتقع مسؤولية تشييد هذه البنية بحسب العقود المبرمة على وزارة النفط وليس على الشركات الدولية المتعاقدة. والسؤال هنا هل تستطيع الوزارة بجهازها الفني والإداري الحالي الإشراف على تنفيذ عقود النفط الضخمة التي وقعتها مع تلك الشركات بالإضافة إلى تنفيذ عشرات المشاريع الخاصة بالبنية التحتية للإنتاج النفطي الجديد. لم تكن تجارب وزارة النفط مشجعة خلال السنوات الأخيرة لأسباب ذاتية تتعلق بالوزارة وجهاز الدولة.

إن النفط الخام المنتج من حقول البصرة حالياً يذهب مباشرةً إلى موانئ التصدير من دون أن يمر بمرحلة التخزين قرب الموانئ وهذا أمر غير مقبول في الصناعة الاستخراجية مما يدل على التدني الشديد في البنية التحتية كما عبرت الشركات الدولية العاملة على تطوير الحقول. وهذا ما جعل الشركات عدم

المضي في برامج تطوير الحقول بعد إن تحقق زيادة الإنتاج بنسبة (10%)، كما حدث في حقل الرميلة بسبب تدني البنية التحتية. وان الشركات الأخريات اتخذت نفس الموقف وأنها مضطرة للتوقف أو التباطؤ في عملية التطوير والاكتفاء بزيادة متواضعة لعدم وجود بنية تحتية تستوعب الإنتاج بعد توقف عمليات التصدير (10).

في ضوء ما سبق لا يمكن بهذه الإمكانيات إن نقوم بتصدير ما يقارب (11.8) م ب/ي في عام 2016 لذلك ينبغي وضع خطة تواكب وتزامن الطاقة الإنتاجية من خلال التعاقد مع شركات أجنبية أو وطنية مؤهلة لإعادة بناء وتطوير البنية التحتية لقطاع النفط وبما يساعد على استيعاب تلك الزيادات الكبيرة في الإنتاج المتوقع.

وقد قامت وزارة النفط بالتعاقد مع شركات بريطانية وأسترالية ويابانية، وبتحويل من من القرض الياباني، بتطوير البنية التحتية لقطاع تصدير النفط ليوأكب الزيادة الكبيرة في الإنتاج المتوقع. وذلك عن طريق بناء (5) منصات عائمة لتصدير النفط، طاقة كل منها (900) ألف ب/ي. وطاقتها الإجمالية (5.4) م ب/ي بنهاية عام 2014 بتكلفة تصل إلى (3.1) مليار دولار. وكذلك إنشاء خزانات ومنشآت التصدير المرتبطة بالمنظمات وإنشاء خطين بحريين وخط بري لنقل النفط الخام من الحقول إلى الموانئ وسوق يبدأ التصدير من أول ثلاث منصات عائمة في بداية عام 2012 إما المنصتين الاخرتين فتتجزان في نهاية عام 2013. إضافة إلى خطط الوزارة بتأهيل ميناء خور العمية لتصل طاقته (2) م/ب. وميناء البصرة ليستوعب (2) م ب لغرض التصدير. وبذلك تكون الطاقة التصديرية حوالي (5.8) م ب/ي في جنوب العراق فقط. مع محاولات لتأهيل الخط السوري إلى (1.250) م ب/ي وخط تركيا إلى (2.5) م ب/ي بإنشاء أنبوبين للنفط الثقيل وآخر للنفط الخفيف في نهاية عام 2014 لمواكبة زيادة الإنتاج المتوقع في عام 2016⁽¹¹⁾.

إن إنشاء الوزارة لمنصات التحميل بطاقة (4.5) م ب/ي يكون متاح منها وفق المعايير الهندسية بحدود (3) م ب/ي وهذه السعة لا تكفي ليوم واحد في حال ما اذا ساءت الأحوال الجوية في الخليج وتوقفت عمليات التحميل. في حين اقل فترة متوقعة لسوء الأحوال الجوية ثلاث أيام وقد تستمر لمدة أسبوع. ناهيك عن احتمالية حدوث تصدع لرصيف التحميل فأن الفترة الإصلاحية تصل إلى شهر. إننا بحاجة إلى سعة تخزين في حقول الجنوب بحدود (30) م ب بنهاية عام 2013 عندما يصل إنتاج العراق إلى (4) م ب/ي، ويجب إن تتوفر فيها طاقة تخزينية لا تقل عن (90) م/ب نهاية عام 2016 عندما تتجح الشركات برفع الطاقة الإنتاجية إلى (12) م ب/ي كما ألزمت نفسها به من خلال توقيعها عقود التطوير. وهذا لا يمثل ألا البداية لتوسعات بهذه الطاقة للوصول إلى سعة تخزين تغطي فترة شهر بدلاً من

الصناعة النفطية في العراق بين الاستثمار المحلي وجولات التراخيص

أسبوع. بحيث تتوزع هذه المنظومات التخزينية على منافذ التصدير سواء في البصرة أو سوريا أو تركيا. وليس بناء بضعة خزانات لا تغني من فاقة كما خططت الوزارة⁽¹²⁾.

إما بالنسبة لمنظمة أوبك: فإن أسعار النفط سوف تأخذ اتجاهاً تصاعدياً بتأثير الطلب المتزايد على النفط الخام وعجز اغلب الدول المنتجة للنفط باستثناء (العراق والسعودية وإيران وفنزويلا والكويت) عن التوسع في طاقتها الإنتاجية لمواجهة تلك الزيادة. مع ضعف احتمالات التوصل إلى بدائل أمنة وكافية ومستقرة ورخيصة خلال المستقبل المنظور. وهذا يساعد على امتصاص المزيد من الإمدادات النفطية من دون انخفاض أسعار النفط. لكن حتى لو تم تحقيق الطاقات الإنتاجية المستهدفة عام 2016 لا يمكن للعراق أن يصدر نحو (11.8) م ب/ي. لأن هذا مرتبط بمدى استيعاب سوق النفط العالمية لهذه الكميات الضخمة. هذا فضلاً عن محدودية حصة العراق في منظمة أوبك والتي سوف لن تكون مفتوحة كما هو الحال قبل عام 2012، والمحددة الآن (4) م ب/ي وذلك بسبب وجود منافسين في أوبك لا يروق لهم أن يكون العراق بهذا المستوى من الإنتاج والتصدير ومن ثم بهذا المستوى من الأهمية الإقليمية وعالمياً.

إذا عودت العراق للسوق النفطية التدريجية لا يؤثر على سوق النفط، لأن النفط العراقي المحدود الصادرات سوف يستوعب أي زيادة في الطلب على نفط الأوبك خلال السنوات القادمة. ولكن هل من مصلحة أعضاء أوبك أن يدفعوا العراق إلى ترك المنظمة؟ ربما من مصلحة العراق، على أفضل وجه، البقاء داخل المنظمة والمحافظة على تماسكها والتي قد تساعد في مقاومة انخفاض الأسعار.

إن الطريقة التي يتصرف بها أعضاء المنظمة مع متطلبات العراق تمثل قضية جوهرية ولاسيما أنها أظهرت في وقت يرغب بعض أعضاء المنظمة إعادة النظر في نظام الحصص لكي يأخذ بنظر الاعتبار زيادة طاقتهم الإنتاجية. لقد طلبت نيجيريا والأمارات و ليبيا حصص أعلى و أعلنت إيران في عام 2003 زيادة احتياطها النفطي إلى (131) مليار برميل⁽¹³⁾ ثم إلى (151) مليار برميل عام 2010 وهذا يعني ضمناً المطالبة بحصة أكبر من المنظمة، وحتى تستيق أية حجة تتعلق بزيادة احتياطي العراق. لقد كانت حصة العراق مساوية لحصة إيران عام 1988 وتبلغ حصة إيران ما يقارب (4) م ب/ي وهذا يعد هدفاً يمكن أن يحققه العراق خلال السنتين القادمتين.

ولكن قضية الحصة الحقيقية ليست فقط عدد البراميل المنتجة في كل دولة عضو في المنظمة ولكن حجم كل منتج داخل المنظمة. حيث تبلغ حصة إيران عام 1990 (14.26%) من سقف إنتاج أوبك في حين لا تتجاوز حصة العراق وإيران عن (7.8%) و (13%) من سقف إنتاج أوبك لعام 2008 على التوالي وسيكون على السعودية - التي استولت على حصة البلدين إن تخفض إنتاجها بمقدار (2.5) م ب/ي وان تخفض الإمارات والكويت حصتهما بمقدار (0.5) و (0.7) م ب/ي على التوالي لتعويض حصة العراق ولكي يستمر تماسك المنظمة وهذا بعيد المنال. وبالمقابل إذا زاد إنتاج العراق إلى (6-8) م

ب/ي عام 2016 قد يدفع بالآخرين من أعضاء المنظمة إلى تبني هذا التوجه لا سيما الدول التي تطالب بزيادة حصتها نظراً لزيادة احتياطياتها النفطية وطاقاتها الإنتاجية ولحاجتها إلى المزيد من الموارد المالية. لذلك نتوقع إن يخرج العراق من المنظمة إذا حول طاقات التصميمية المستقبلية إلى طاقات فعلية بسبب عدم حصول العراق على متطلباته الأساسية في المستقبل المنظور. وهذا ليس لمصلحة أعضاء المنظمة جميعاً.

المبحث الثاني

جولة التراخيص الثالثة للغاز الحر

لقد تم التركيز بهذه الجولة على الغاز الحر كونه بعيد عن الاستثمار الحقيقي. وباعتباره مصدراً مهم لتمويل الموازنة العامة للدولة بالإضافة إلى العوائد النفطية.

استناداً للمادة/112 من الدستور العراقي والمادة (2/16) من مشروع قانون النفط والغاز الاتحادي الصادر في حزيران 2007، أنجزت وزارة النفط جولة التراخيص الثالثة الخاصة بالحقول الغازية وبعقود خدمة. حيث تقوم الشركات الدولية باستثمار رأس المال اللازم وعند البدء بالإنتاج تعاد التكاليف (من مبيعات الغاز) عيناً أو نقداً مضاف إليها بصورة عامة، رسوم ثابتة عن كل برميل نفط مكافئ من الغاز الحر. فالشركات الدولية تزيد من إرباحها بزيادة الإنتاج وتتحمل المخاطرة.

لقد شاركت (13) شركة عالمية في هذه الجولة بتاريخ 2010/10/20 وفازت أربع شركات مختلفة الجنسية في تطوير ثلاث حقول غازية وفق الأسعار التي حددتها وزارة النفط. وتم اختيار هذه الحقول لأنها قريبة من محطات الطاقة الكهربائية المزمع إقامتها في تلك المناطق. فضلاً عن الفوائد التي يجنيها العراق كزيادة الموارد المالية ومساعدة الشركات في تطوير الصناعات البتروكيمياوية وصناعة الاسمنت التي تعتمد على الغاز الحر ولتزويد محطات الطاقة الكهربائية بحاجتها من الغاز فضلاً عن استخدام العمالة العراقية. والجدول (3) يبين جولة التراخيص الثالثة ويتضح منها الآتي:

(1) قد تم طرح ثلاث حقول غازية هي السبية في البصرة والمنصورية في ديالى وعكاز في الانبار. وان مجموع إنتاج الغاز الحر من هذه الحقول يصل إلى (820) مليون قدم مكعب يومياً عند الذروة. بينما يشير المخزون الغازي إلى (11.6) تريليون قدم مكعب وهو يمثل (10.5%) من احتياطيات الغاز الطبيعي في العراق البالغ (110) تريليون قدم مكعب عام 2011.

جدول (3) جولة التراخيص الثالثة لحقول الغاز الحر في 20 / 10 / 2010

اسم الحقل	الموقع	اسم الائتلاف	نسبة المشاركة بأسهم الشركة	سعر العطاء نفط (د/ب مكافئ)	إنتاج الثروة (مليون قدم ³ / يوم)	المخزون الغازي (تريليون قدم مكعب)	مدة إنتاج الثروة (سنة)	الملاحظات
سيببة	البصرة	-شركة الطاقة الكويتية (مشغل الحقل) -شركة البترول التركية TPAO	60% 40%	7.5	100	1.5	9	سحب من جولة التراخيص الثانية لغرض تطويرها من قبل وزارة النفط كما ادعت الوزارة ذلك
المنصورية	ديالى	-شركة (TPAO) شركة الطاقة الكويتية -شركة كوغان الكورية ج	50% 30% 20%	7.0	320	4.5	13	عرض في جولة التراخيص الأولى لم يقدم احد لاستثماره
عكاز	الانبار	-شركة كوغان الكورية ج -شركة غاز مونلي الكازاخستانية	50% 50%	5.5	400	5.6	12	عرض في جولة التراخيص الأولى لم يقدم احد لاستثماره انسحبت الشركة الكازاخستانية من الائتلاف 2011/10/13

المصدر: الجدول من تنظيم الباحث بالاعتماد على:

- (1) معلومات من الموقع الالكتروني لوزارة النفط العراقية.
- (2) كامل المهدي، قراءة في جولة التراخيص الثالثة، مجلة الحوار، العدد/22، السنة /6، ك¹ 2010، ص (23).
- (2) فاز ائتلاف شركة الطاقة الكويتية باستثمار وتطوير حقل سيببة. بسعر (7.5) دولار للمكافئ الحراري لبرميل النفط. وحصل ائتلاف شركة البترول التركية على حقل المنصورية بسعر (7) د/ب. في حين حصلت شركة كوكاس الكورية الجنوبية على حقل عكاز بسعر (5.5) د/ب. بعد انسحاب شركة الغاز الكازاخستانية في 13 / 10 / 2011.
- (3) إن هذه الجولة تعد نقطة ايجابية تحسب لوزارة النفط من حيث الأسعار والإنتاج وتطوير الحقول ومحاولة الاستفادة المثلى من الغاز الحر، بعد تزايد الطلب العالمي عليه وقرب العراق من أوروبا المتعطشة للمزيد من الغاز لسد احتياجاتها الحالية والمستقبلية إلا إن هناك بعض السلبيات التي تؤخذ عليها :

- (4) إن الشركات التي تم التعاقد معها لم تكن من الشركات العالمية الكبرى ذات الكفاءة والخبرة والمعروفة على الصعيد العالمي. وإنما هي شركات تابعة لبعض الدول النامية، وهذا مما يثير الشك في إمكانية نقل التكنولوجيا المتطورة في استثمار الحقول.
- (5) طول مدة العقد (20) سنة ويمكن إن يضاف إليها (5) سنوات أخرى. وكان بالأحرى إن تكون نصف المدة. ثم توكل المهمة إلى شركة النفط الوطنية العراقية لتولي مسؤولية إدارة وتشغيل واستثمار الحقول.
- (6) أليس من الأمثل اقتصادياً إن تتوجه وزارة النفط للاستثمار والاستفادة من كميات الغاز المصاحب الذي يحرق يومياً والذي يقدر بـ (700) مليون قدم مكعب/يومياً في حقول البصرة لوحدها، بدلاً من التوجه لاستثمار حقول غازية لم تحمل العراق أي خسارة، وفي الوقت نفسه تقوم باستيراد الغاز من الدول المجاورة لسد الحاجة المحلية المتزايدة والذي يكلف موازنة الدولة أموال طائلة سنوياً.
- (7) إن سعر العطاء أو الرسوم الثابتة جاء بالدولار للمكافئ الحراري لبرميل النفط تجنباً لأن تكون هناك عدة أسعار، سعر للغاز الحر، وسعر للسوائل الغازية، والمهم هو إن يتم الاتفاق على كيفية هذا المكافئ بما يرضي الطرفين (14).

المبحث الثالث

تقييم عقود التراخيص

- (1) إن الاستثمار ضمن جولات التراخيص، وبالرغم من بعض سلبياتها يمكن إن تعد نقطة مضيئة في تاريخ صناعة النفط العراقية حيث صممت العقود بطريقة تضمن سيطرة الدولة على كافة العمليات النفطية والإدارة المرتبطة بها ونقل النفط وتسعيه وتصديره، والتصرف بالغاز المصاحب على أفضل وجه و محاولة تقليل الإضرار بالبيئة المحلية والوصول بالإنتاج إلى الذروة بعد (6-7) سنوات قادمة. وهذا لايمكن الوصول إليه بالجهد الخالص حتى لو بعد سنوات طويلة. إضافة إلى الحصول على التقانة الحديثة والخبرة الدولية في إدارة وصيانة الحقول النفطية.
- (2) لقد تم طرح الكثير من العقود بشفافية ووضوح ونزاهة من قبل وزارة النفط، بين عدد كبير من الشركات العالمية، وتوزيعها بشكل مناسب بين أكبر عدد منها تحاشياً للاحتكار من جهة، وتوفير سبل سرعة الانجاز، وسرعة الحصول على العوائد النفطية من جهة أخرى فضلاً عن ذلك، إن هذه الطريقة تضع مسؤولية توفير الموارد المالية الاستثمارية المطلوبة على عاتق الشركات المتعاقدة.
- (3) إن الشريك الحكومي يحصل على فائدة تبلغ (51 %) وان الهدف من مساهمة الجهة الحكومية في العقد للمساعدة على تطوير القوى الوطنية في مجال الصناعة النفطية حيث يتم التعرف على الممارسات الإدارية واتخاذ القرار وإجراءاته في هذا المجال. ليتم تنمية القوى البشرية وحضورها في هذه الصناعة وتعد من الأهداف المرغوبة بالنسبة للعراق⁽¹⁵⁾.

وهناك سلبيات على هذه العقود منها:

- (1) لقد خالفت جولتي التراخيص الأولى والثانية نص المادة /19/أولاً: من مشروع قانون النفط والغاز الاتحادي الذي حدد استثمار وتطوير تلك الحقول بالشركة الوطنية العراقية الخاصة وليس استثمارها من قبل شركات أجنبية. وكذلك قانون (97). لسنة 1967. الساري المفعول الآن.
- (2) تكون الرواتب والأجور المدفوعة للعراقيين المستخدمين لدى هيئة التشغيل أعلى بكثير من الأجور التي تدفع لإقرانهم في الشركات الحكومية والوزارة. وهذا قد يفتح باب للمحاباة والوساطة والرشوة لتعيين الموظفين في تلك الوظائف وقد يكون ذلك مفضي إلى الفساد.
- (3) إن انجاز تلك العقود بأفضل كفاءة يتوقف على مدى تهيئة وزارة النفط لمتطلبات وخبرات وأنظمة العمل الإدارية وإكمال البنية التحتية لقطاع النفط والأساليب المثلى في المتابعة والتنفيذ وهذا ما لا نراه، بل إن

تنفيذ العقود المفروض إن يتم وفق أفضل أنظمة العمل المعمول بها عالمياً والتي تجلبها الشركات. وهذا ما لا يحدث. نعم هناك أنظمة عمل نصف متطورة قد دخلتها الشركات العاملة وهذه الأنظمة بحد ذاتها تقضي إلى الفساد كما وساهمت على استمرار العمل بالأنظمة العراقية الفاسدة وهكذا استمر الفساد.

4) الشريك الحكومي: وجود الشريك الحكومي العراقي ضمن مجالس إدارة هذه الشركات ويشترك في اتخاذ القرارات الكبرى مسألة مهمة للغاية لكن وزارة النفط لم تحدد وظيفة والدور الذي يقوم به الشريك الحكومي لحد الآن. كان يجب إن يكون الشريك الحكومي حاضر قبل إن تأتي الشركات وإن يكون فاعلاً في مجالس إدارات الشركات العاملة على تطوير الحقول لأن من خلال الشريك يقدم العراق رؤيته بخصوص عمليات التطوير، وإن يحدث الشركات باتجاه الالتزام بشروط العقد فالشركات ربما تتلكننا بتنفيذ شرطاً ما أو تحاول الالتفاف عليه بطريقة أو بأخرى لكن الشريك العراقي هو الذي يحدد الفهم العراقي لذلك الشرط وهو الذي يعرف أهميته بالنسبة للبلد.

5) لقد اجتاز العراق أكبر عقدتين تقعان بوجهه، هي كتابة العقود وقبول الشركات لما تضمنه العقد من شروط. وباشرت التنفيذ فعلاً إن التحدي الأكبر يكمن بإدارة تنفيذ تلك العقود بما تم التعاقد عليه. هناك خلل في مسار التنفيذ باتجاه الهدف الذي وضعه العراق بالكامل، وليس فقط تحقيق مستويات الإنتاج التي ألزمت الشركات نفسها، بل تحقيق كامل الأهداف التي رسمتها العقود، لأن الأهداف الأخرى لا تقل أهمية عن مستويات الإنتاج.

6) إن كتابة عقود التراخيض (عقود الخدمة طويلة الأجل) قد تمت بناء على تكليف وزارة النفط لشركات عالمية متخصصة وذات خبرة واسعة بصياغة العقود بينما لم تفعل نفس الشيء عند التنفيذ. وذلك لخلو الوزارة ومؤسساتها من الكفاءات القيادية ذات الخبرة والحنكة لتأدية كامل الأدوار التي يتحتم القيام بها. لأنها مهما بلغت كلفة الاستشارة فأنها ستكون بلا شك أقل بكثير من الهدر بالأموال الموجود حالياً، وإن تعلم هذه الشركات العراقي كيفية إجبار الشركات المتعاقدة على التنفيذ المبدع والنزيب لشروط العقد⁽¹⁶⁾.

7) الإضرار الكبير في البيئة العراقية ولاسيما في المناطق القريبة من الحقول وعدم وجود قانون عراقي يحمي البيئة العراقية.

8) كثرة عدد الشركات الأجنبية المتعاقدة. وهذا يفرض على العراق اختيار مدير إداري في كل شركة كون الإدارة مشتركة للحقول النفطية والعراق يشكو حالياً من انخفاض الكفاءة الإدارية وندرتهما. بسبب هجرة العقول والخبرات العراقية وتقاعد بعضها ونقص في تدريب وتطوير الملاكات الشابة الجديدة. هذا بالمقارنة مع ما تمتلكه الشركات الأجنبية من عناصر كفوءة و متطورة.

الاستنتاجات

- (1) يمكن اعتبار جولات التراخيص نقطة تحول بتاريخ العقود النفطية على المستوى الإقليمي، وعدت بأنها أكبر نجاح ممكن إن سجل لوزارة النفط بل للحكومة التي تبنتها.
- (2) إن ملكية النفط والغاز، ملكية عامة كما نص عليها الدستور العراقي وتقوم الشركات الأجنبية باكتشاف وتطوير هذه الثروة بعقود خدمة مقابل الحصول على رسوم ثابتة على كل برميل من النفط ينتج فعلاً وتتحمل كافة التكاليف الاستثمارية وتحمل المخاطر.
- (3) تمثل الزيادات المتوقعة في الطاقات الإنتاجية للنفط الخام العراقي من المستوى الحالي (2.7) م ب/ي إلى (12) أو حتى (6) م ب/ي في ظل الظروف الحالية وخلال خمس سنوات انجازاً ضخماً، لا يمكن إن يتحقق بالاعتماد على الجهد الوطني الخالص والذي لم يعد قادراً على النهوض بقطاع النفط واستغلال الإمكانات النفطية الواعدة. وهناك حاجة ماسة للاستفادة من مصادر التمويل والخبرات والتقنيات المتقدمة والإدارة الكفوءة للشركات النفطية الأجنبية إضافة إلى ما يعانيه قطاع النفط من مشاكل وصعوبات كثيرة.
- (4) إن البنية التحتية لتصدير النفط من خزانات وأنابيب نقل، وعدادات قياس ومنصات تصدير وكابسات..... الخ غير جاهزة لحد الآن وكل ما عملته وزارة النفط اجراءات محدودة لا تتعدى موانئ التحميل وخطوط نقل النفط للموانئ..... وهذه ليس خطة عمل كاملة قادرة على تصدير ما يطمح العراق إليه (12) م ب/ي عام 2016.
- (5) غياب دور الوزارة الميداني في متابعة وتنفيذ الخطط والبرامج الإنتاجية مع الشركات المتعاقدة لحل المشاكل التي تعيق الإنتاج ووضع الحلول السريعة والناجحة.

التوصيات

- (1) على العراق إن يقطف ثمار وأهداف جولات التراخيص الثلاث أولاً وهذا ما يسمح به السوق العالمي للطاقة وبالكاد، قبل إن تخطط وزارة النفط بطرح (13) موقعاً استكشافياً غازياً ونفطياً في محافظات العراق المختلفة بجولة التراخيص الرابعة التي ستقام في بغداد في أيار 2012. وان تراعي القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني.
- (2) من الضروري لوزارة النفط العمل الجاد وحسب خطة عمل متكاملة بالشراكة مع الشركات الأجنبية لإعادة بناء البنية التحتية لقطاع النفط ولاسيما الإنتاج والتصدير ومحاولة زيادة الطاقات الخزينة في مستودعات التصدير تدريجياً للوصول إلى ما يعادل إنتاج خمسة أيام في المدى القصير وثلاثون يوماً في المستقبل المنظور. وقبل إن تصل الشركات الأجنبية إلى ذروة إنتاجها.

- (3) الإسراع بإعادة تشكيل شركة النفط الوطنية العراقية وتمكينها من العمل وفق مبدأ المنافسة وتكون هي الجهة المركزية المسؤولة عن تنفيذ السياسة النفطية في العراق بما في ذلك تنفيذ برامج الاستكشاف والتنقيب والتطوير وإدارة الحقول النفطية والغازية وكذلك المشاركة مع الشركات الأجنبية الخاصة في هذا المجال.
- (4) المحافظة على البيئة العراقية من الملوثات النفطية، ومعالجة المشاكل البيئية الناجمة عن نشاط الشركات الأجنبية مع وضع نظام لمراقبة البيئة في هذا النشاط لأستخراجي.

الهوامش

- Energy information admnition official energy statistics from US government. <http://www.eia.dce.gov/cabs/ragliol.htm>.
1. د. صبري زاير السعدي، السياسة والريع النفطي في المشروع الاقتصادي للتغير في العراق، مجلة الثقافة الجديدة، العدد/305، 2004 ص23.
 2. د. حسين الشهرستاني، ندوة الأفاق المستقبلية لصناعة النفط في العراق، المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي، بغداد، فندق الرشيد، 2010/1/30.
 3. انظر بهذا الخصوص:
 4. د. حسين الشهرستاني، مصدر سابق ذكره.
 5. عبد المهدي حميد ألبعدي، عقود الخدمة والتعاون مع الشركات العالمية، مجلة الحوار، العدد/19، السنة/5، نيسان 2009، ص.
 6. حمزة الجواهري، من اجل إدارة أفضل لتنفيذ عقود النفط، مجلة الحوار، العدد/ 25، السنة /6، آذار 2011، ص26.
 7. بيد روفان هورس، تعليق على مسودة عقد الخدمات الفنية، مجلة الحوار العدد/ 19، السنة /5، نيسان 2009، ص 64.
 8. د. محمد احمد الدوري، مبادئ اقتصاد البترول، بغداد، مطبعة رشاد، 1988، ص 148.
 9. صباح عبد الكاظم شبيب السامرائي، مشروعية توقيع عقود الخدمة مع الشركات النفطية الأجنبية لتطوير الحقول النفطية والغازية، مجلة الحوار، العدد /23، السنة /6، تشرين الثاني 2011، ص 57.
 10. what can investors expect from Iraq deals? <Http://www.energy intel.com>. 25/ p.55. 02 / 2010

الصناعة النفطية في العراق بين الاستثمار المحلي وجولات التراخيص

11. د. عمرو هشام محمد، واقع الصناعة النفطية في العراق ومتطلباتها المستقبلية، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، السنة/7، العدد/20، 2008، ص 17 .
12. حمزة الجواهري، من اجل إدارة أفضل لتنفيذ عقود النفط، مجلة الحوار، العدد /26، لسنة/6، أيار 2011، ص 86.
13. وزارة النفط، المكتب الإعلامي للوزارة في 6/6/2011.
14. حمزة الجواهري، مصدر سابق ذكره، ص 85.
15. فير دولا روست، العراق في خريطة جديدة لإمدادات النفط: المضامين بالنسبة
16. إلى منتجي النفط الآخرين في الخليج، من بحوث ندوة العراق: إعادة الأعمار والدور المستقبلي، مركز الإمارات للدراسات، أبو ظبي، 14-15/9/2003، ص 22.
17. كامل المهدي، قراءة في جولة التراخيص الثالثة، مجلة الحوار، العدد/22، السنة/6، ك 1 2010، ص 22.
18. بيدر فان مورس مصدر سابق ذكره، ص 70.
19. حمزة الجواهري، مصدر سابق ذكره، ص 32.

قائمة المراجع

- 1- الجواهري.حمزة، من اجل إدارة أفضل لتنفيذ عقود النفط، مجلة الحوار، العدد/19، السنة/5، نيسان/2011.
- 2- الدوري، محمد احمد، مبادئ اقتصاد النفط، بغداد، مطبعة رشاد، 1988.
- 3- هورست، بيد رفان، تعليق على مسودة عقد الخدمات الفنية للعراق، مجلة الحوار، العدد/19، السنة /5، 2008.
- 3- السامرائي، صباح عبد الكاظم شبيب، مشروعية توقيع عقود الخدمة مع الشركات النفطية الأجنبية لتطوير الحقول النفطية والغازية، مجلة الحوار، العدد/23، السنة/6، ص 2011.
- 5- السعدي، صبري زاير، السياسة والريع النفطي في المشروع الاقتصادي للتغير في العراق، مجلة الثقافة الجديدة، العدد /305، 2004.
- 6- الشهرستاني، حسين، ندوة الأفاق المستقبلية لصناعة النفط في العراق، المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي، بغداد. فندق الرشيد، 2010/1/30.
- 7- المهدي، كامل، قراءة في جولة التراخيص الثالثة، مجلة الحوار، العدد/19، السنة/5، كانون الأول، 2009.

الصناعة النفطية في العراق بين الاستثمار المحلي وجولات التراخيص

- 8- علي، احمد بريهي، الجوانب المالية في العقود النفطية، مجلة الحوار، العدد/26، السنة/6، أيار 2011.
- 9- محمد، عمرو هشام، واقع الصناعة النفطية في العراق ومتطلباتها المستقبلية، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، العدد/20، السنة/7، 2008.
- 10- روست، فير دولا، العراق في خريطة جديدة لإمدادات النفط، من بحوث ندوة العراق: إعادة الأعمار والدور المستقبلي، مركز الامارات للدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي، (14-15/9/2003).
- 11- وزارة النفط العراقية، الموقع الالكتروني للوزارة.
- 12- حقول العراق النفطية، المعرفة، الموسوعة الشاملة على الرابط:
<http://www.marefa.org/index/3/2010p.35> ، 13